الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 5258 | الأربعاء | 26 صفر 1447 هـ | 20 أغسطس 2025 م | السنة الثامنة عشرة

لبنان يتمسك ببقاء قوات «اليونيفيل» وإسرائيل تعارض

«وكالات» : أكد الرئيس اللبناني جوزيف عون أن بلاده متمسكة ببقاء قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في جنوب لبنان (يونيفيل) طوال المدة اللازمة لتنفيذ القرار 1701 بكل بنوده واستكمال انتشار الجيش اللبناني حتى الحدود الدولية، وهو الأمر الذي تعارضه إسرائيل.

وشدد عون خلال استقباله قائد اليونيفيل ديوداتو أبانيارا على أهمية التعاون بين الجيش اللبناني وقوات حفظ السلام وأهالي بلدات جنوب لبنان.

يأتي ذلك فيما بدأ مجلس الأمن الدولي -الاثنين- مناقشة مشروع قرار قدمته فرنسا لتمديد ولاية اليونيفيل لمدة عام واحد، تمهيدا لانسحابها تدريجيا.

وبحسب وسائل إعلام عديدة، فإن إسرائيل والولايات المتحدة تعارضان تمديد ولاية هذه القوة المنتشرة منذ عام 1978 في الجنوب اللبناني على الحدود معها (إسرائيل).

وفي هذا السياق، قالت صحيفة يسرائيل هيوم إن وزير الخارجية جدعون ساعر وجّه رسالة رسمية إلى وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو طالب فيها بوقف عمل قوات اليونيفيل.

وأضافت الصحيفة أن ساعر قال في رسالته إن

قوات اليونيفيل في مهمة إعادة فتح الطرقات بالجنوب اللبناني

قوات اليونيفيل كانت مصممة لتكون مؤقتة، وقد فشلت في مهمتها الأساسية وهي منع تموضع حزب الله جنوب نهر الليطاني.

ولم ترد الولايات المتحدة -التي تتمتع بحق النقض (فيتو) في مجلس الأمن الدولي- على سؤال بشأن موقفها من التمديد لليونيفيل.

ومشروع القرار -الذي اطلعت عليه وكالة الصحافة الفرنسية- يمدد ولاية اليونيفيل حتى 31 أغسطس 2026، ويتضمن كذلك فقرة يعرب فيها مجلس الأمن عن «عزمه على العمل من أجل انسحاب» هذه القوة الأممية لكي تصبح الحكومة اللبنانية «الضامن الوحيد للأمن في الجنوب».

ومن المقرر أن يصوت أعضاء مجلس الأمن الـ15 على مشروع القرار في 25 أغسطس، قبل انتهاء ولاية اليونيفيل نهاية الشهر.

وأنشئت «اليونيفيل» بموجب قراري مجلس الأمن الدولي 425 و426 الصادرين في 19 مارس 1978، وذلك لتأكيد الانسحاب الإسرائيلي من لبنان، واستعادة السلام والأمن الدوليين، ولمساعدة الحكومة اللبنانية على استعادة سلطتها الفعلية في المنطقة.

وعقب حرب يوليو 2006 قام مجلس الأمن وبموجب القرار 1701 بتعزيز «اليونيفيل»، وأناط بها مهام إضافية من خلال العمل بتنسيق وثيق مع القوات المسلحة اللبنانية في جنوب لبنان، ويتم التمديد لمهمة «اليونيفيل» سنويا في مجلس الأمن الدولي.

وتؤدي اليونيفيل البالغ عدد أفرادها 11 ألفا دورا مهما في المساعدة على تجنب التصعيد بين لبنان وإسرائيل من خلال آلية اتصال، وتقوم بدوريات في الجنوب لمراقبة ما يحدث على الأرض بشكل محايد، والإبلاغ عن أي انتهاكات عسكرية، فضلا عن دعم الجيش اللبناني.

وتواجه هذه القوة الأممية تحديات أمنية مستمرة، أبرزها القيود على تحركاتها والتوترات المتكررة على طول «الخط الأزرق» الفاصل بين لبنان وإسرائيل.

وقد شنت إسرائيل في 8 أكتوبر 2023 عدوانا على لبنان تحول إلى حرب واسعة في 23 سبتمبر 2024، مما أسفر عن أكثر من 4 آلاف قتيل ونحو 17 ألف جريح.

وفي 27 نوفمبر 2024 بدأ سريان اتفاق لوقف إطلاق النار بين حزب الله وإسرائيل، لكن الأخيرة خرقته أكثر من 3 آلاف مرة، مما أسفر عن 281 قتيلا و586 جريحا، وفق بيانات رسمية.

68 منظمة إغاثية تدعو لحماية العمل الإنساني باليمن

جمعية خيرية توزع مساعدات غذائية على عائلات في العاصمة صنعاء

«وكالات» : أعلنت 68 منظمة إغاثة أممية ودولية، أمس الثلاثاء، أن اليمن شهد 17 حادثة عنف ضد العاملين في المجال الإنساني، داعية إلى تحرك دولي لحماية هذا العمل الحيوي.

وفي بيان مشترك بمناسبة اليوم العالمي للعمل الإنساني (19 أغسطس)، حذرت هذه المنظمات غير الحكومية من أن استهداف العاملين في المجال الإنساني ليس فقط انتهاكا للقانون الدولي الإنساني، بل يشكل هجوما غير مباشر على ملايين الضعفاء الذين يتلقون المساعدة منهم.

ووقع على البيان المشترك كل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأغذية والزراعة الأممية (الفاو)، والمنظمة الدولية للهجرة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إضافة إلى جمعية قطر الخيرية ومنظمة الصحة العالمية وعشرات المنظمات الأخرى.

وذكر البيان أنه «منذ بداية العام، تم تسجيل 17 حادثة عنف ضد العاملين في المجال الإنساني وأصول إنسانية في اليمن، بينما لا يزال العشرات من موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني محتجزين تعسفيا من قبل سلطات الأمر الواقع (جماعة الحوثي) معظمهم لأكثر من عام».

وطالب البيان بحماية العاملين في المجال الإنساني باستمرار، وتمكينهم من أداء مهامهم المنقذة للأرواح بأمان ومن دون تدخل أو فرض قيود غير مبررة والإفراج الفوري وغير المشروط عن الزملاء المحتجزين.

وأضاف البيان «نقف اليوم جنبا إلى جنب مع جميع العاملين في المجال الإنساني في اليمن وحول العالم الذين يواجهون الصعاب ويعرضون حياتهم للخطر لمساعدة من هم في أمس الحاجة.. على المجتمع الدولي الآن أكثر من أي وقت مضى، أن يعمل من أجل الإنسانية لحماية وتمكين عملهم الحيوي».

وأشار البيان إلى أن اليوم العالمي للعمل الإنساني يأتي هذا العام في وقت تتزايد فيه الاحتياجات الإنسانية بشكل كبير حيث يواجه اليمن في الوقت الراهن ثالث أكبر أزمة جوع على مستوى العالم، ومن المتوقع أن يعاني أكثر من 18 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد بحلول سبتمبر.

ونبه البيان إلى أن معدلات الإصابة بسوء التغذية ترتفع وسط تفشي الأمراض، مع آثار وخيمة خاصة على الأطفال، فضلا عن تضاعف مخاطر الحماية، خاصة لدى النساء والفتيات والنازحين واللاجئين والمهاجرين وذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات المعرضة للخطر.

قافلة مساعدات إغاثية وإنسانية تدخل السويداء

مساعدات تدخل السويداء

«وكالات» : وصلت قافلة المساعدات الإغاثية والغذائية التابعة للهلال الأحمر العربي السوري، أمس الثلاثاء، إلى ممر بصرى الحرير بريف درعا.

وبدأت القوافل بالدخول إلى محافظة السويداء، بحسب ما أوضحته الصور التي رصدتها وكالة الأنباء السورية «سانا».

وقبل ذلك، جددت وزارة الخارجية التأكيد على أن لا قيود على دخول المساعدات إلى الجنوب السوري لاسيما السويداء ودرعا، وذلك بعد اجتماعها مع عدد من القيادات الأمنية في سوريا.

ودعت في بيان لها إلى تعزيز الاستجابة الإنسانية للمتضررين في الجنوب السوري.

كما أوضحت الخارجية أنه تم تسيير أكثر من 12 قافلة مساعدات إلى السويداء منذ بداية الأزمة.

إلى ذلك، حثت الدول المانحة على زيادة حجم التمويلات الموجهة للبرامج الإنسانية في البلاد.

وكانت السويداء شهدت اشتباكات ومواجهات استمرت أسبوعاً في 13 يوليو الماضي بين مقاتلين دروز وعشائر بدوية، فتدخلت قوات الأمن الحكومية لوقف المواجهات بين الجانبين، بينما نزح نحو 200 ألف جراء النزاع، وفق تقديرات الأمم المتحدة.

لكن منذ 19 يوليو الماضي، تشهد المحافظة وقفا لإطلاق النار عقب الاشتباكات الدامية التي خلفت مئات القتلى.

فيما شدد الرئيس السوري، أحمد الشرع، قبل يومين على وحدة الأراضي السورية، مشيرا إلى أن «أطرافا تستقوي بإسرائيل لكنها لن تتمكن من تحقيق أهدافها»، في إشارة إلى بعض الدعوات التي صدرت من قيادات درزية في السويداء.

الكونغو وحركة «إم 23» تتجاوزان مهلة اتفاق السلام بالدوحة

«وكالات» : فشلت الحكومة الكونغولية ومتمردو حركة «إم 23» في الالتزام بمهلة يوم الاثنين للتوصل إلى اتفاق سلام في الدوحة، مما أثار مخاوف من أن تؤدي التوترات بين الطرفين إلى تقويض المحادثات وعرقلة التقدم المحرز نحو إنهاء النزاع.

وقد تصاعدت وتيرة القتال في شرق الكونغو هذا العام، حيث شنت حركة «إم 23» هجوما مكنها من السيطرة على أكبر مدينتين بالمنطقة.

وفي إطار جهود الوساطة التي تستضيفها قطر وقّع الطرفان في 19 يوليو الماضي إعلان مبادئ تعهدا فيه ببدء التفاوض على اتفاق بحلول 8 أغسطس، بهدف التوصل إلى اتفاق في موعد أقصاه 18 أغسطس.

وقالت حركة «إم 23» وتحالف نهر الكونغو في بيان الأحد إن التنفيذ الكامل لإعلان المبادئ -بما في ذلك الإفراج عن الأسرى- هو الشرط الوحيد الذي سيسمح بانطلاق الجولة التالية من المحادثات.

وذكر مصدر رفيع في الحركة الاثنين أن المتمردين لا يتوقعون تحقيق تقدم كبير من المحادثات، لكنهم سيرسلون وفداصغيرا خلال الأيام المقبلة استجابة لقطر بصفتها وسيطا.

وقال المصدر إن «وفدنا سيؤكد ببساطة على ضرورة تنفيذ هذه الإجراءات قبل أن نتمكن من الدخول في مفاوضات».

من جهته، أفاد مصدر حكومي بأن السلطات تلقت مسودة اتفاق من فريق الوساطة، ويعمل الطرفان حاليا على مراجعة ملاحظاتهما قبل عودة الوفود إلى الدوحة في وقت لاحق من هذا الأسبوع.

وأضاف أن الإفراج عن الأسرى يُعد شرطا معقدا، إذ يمكن أن يكون موضوعا للتفاوض وليس شرطا مسبقا لاستمرار المحادثات.

وقال مسؤول قطري لرويترز الأحد إن الجدول الزمني المحدد في إعلان المبادئ لم يُحترم، لكن الطرفين أبديا استعدادا لمواصلة المفاوضات.

البرهان يصدر قرارات بتشكيل رئاسة جديدة لهيئة الأركان

السودان : دارفور وكردفان بين الحصار والمرض.. مقتل 14 مدنياً

«وكالات» : مع استمرار الحرب في السودان، وتفشي مرض الكوليرا في مناطق مختلفة لاسيما دارفور، أفادت مصادر محلية بولاية شمال دارفور غربي البلاد بمقتل أربعة عشر مدنياً.

وأوضحت المصادر أن المدنيين قتلوا أثناء محاولتهم الخروج من مدينة الفاشر في الطريق المؤدية لمنطقة طويلة في الاتجاه الغربي من المدينة.

كما أشارت إلى أن عشرات الأسر النازحة من الفاشر نحو ملاذات آمنة هرباً من الحصار والجوع تصطدم بعمليات نهب وسلب وقتل في طريق الفاشر- طويلة.

إلى ذلك، شهدت مدينة الفاشر، مساء الاثنين، هجوما بمسيرة استراتيجية شنته قوات الدعم السريع، استهدف مقر الجهاز القضائي بولاية شمال دارفور دون ورود معلومات عن حجم الأضرار والخسائر حتى الآن.

هذا وتشهد مدينة الفاشر حالياً تدهوراً كبيراً في الوضع الإنساني جراء حصار تفرضه قوات الدعم السريع منذ أشهر، أدى إلى انهيار المنظومة الصحية وانعدام الخدمات أمام آلاف المدنيين داخل حاضرة إقليم دارفور.

وفي سياق متصل، فاقم الحصار المفروض كذلك من قبل الحركة الشعبية شمال جناح عبد العزيز الحلو والدعم السريع بولاية جنوب كردفان جنوبي البلاد واقعاً إنسانياً متفاقماً داخل مدينتي كادوقلي والدلنج، حيث باتت المواد الغذائية والأدوية المنقذة للحياة نادرة، مع انقطاع مستمر للكهرباء والمياه لأشهر متواصلة.

من الفاشر في إقليم دارفور

أما على الصعيد الصحي، فوصل عدد الوفيات نتيجة انتشار الكوليرا في إقليم دارفور وفق أحدث إحصائية مساء الاثنين إلى 305 حالات، في وقت تجاوزت حالات الإصابة منذ تفشي المرض بدارفور في يونيو الماضي حاجز 7000.

يأتي هذا فيما ينتظر أن يعقد رئيس الوزراء السوداني كامل إدريس، أمس الثلاثاء، اجتماعاً مهماً في بورتسودان العاصمة الإدارية المؤقتة، لبحث السيطرة على ارتفاع أسعار الدولار والعملات الأجنبية. وبحسب متابعات فإن إدريس سيجتمع بوزير المالية وقيادة البنك المركزي لبحث اتخاذ حزمة إجراءات وقرارات.

يذكر أن الحرب بين الجيش بقيادة عبد الفتاح البرهان وقوات الدعم السريع بقيادة نائبه السابق محمد حمدان دقلو مستمرة منذ أبريل 2023، ما أدى إلى مقتل عشرات الآلاف، ونزوح أكثر من 13 مليون شخص داخل البلاد وخارجها.

فيما حذرت الأمم المتحدة مؤخرا من أن 17 منطقة سودانية باتت مصنفة على أنها معرضة لخطر المجاعة، بما في ذلك أجزاء من دارفور وجبال النوبة والخرطوم والجزيرة.

من ناحية أخرى أصدر رئيس مجلس السيادة السوداني عبد الفتاح البرهان، الاثنين، قراراً بتشكيل رئاسة جديدة لهيئة الأركان بقيادة الفريق أول محمد عثمان الحسن.

وأفاد بيان صادر عن متحدث الجيش السوداني نبيل عبد الله بأن البرهان، الذي يقود الجيش أيضاً، أصدر قرارات لتشكيل رئاسة هيئة أركان جديدة.

وتضم هيئة الأركان الجديدة الفريق أول محمد عثمان الحسين الحسن، رئيساً، والفريق مجدي إبراهيم عثمان نائبا لرئيس الهيئة لشؤون الإمداد، والفريق خالد عابدين الشامي، نائباً للرئيس لشؤون التدريب، والفريق عبد الخير عبدالله ناصر، نائباً للرئيس لشؤون الإدارة.

كما تشمل القرارات تعيين الفريق مالك الطيب خوجلي، نائباً لرئيس هيئة الأركان لشؤون العمليات، والفريق محمد علي أحمد صبير، رئيساً لهيئة الاستخبارات العسكرية.

وأشار البيان إلى ترقية وتعيين كل من الفريق معتصم عباس التوم مفتشاً عاماً للقوات المسلحة، والفريق علي عجبنا محمد قائداً للقوات الجوية، والفريق زكريا إبراهيم محمد مديراً للإدارة العامة للخدمات الطبية، واللواء عمر سر الختم حسن قائداً لقوات الدفاع الجوي.

كما أصدر البرهان قرارات بترقية الفريق عباس حسن الداروتي لرتبة فريق أول وإحالته للتقاعد، وترقية الفريق عبد المحمود حماد حسين لرتبة فريق أول وإحالته للتقاعد، وترقية الفريق الطاهر محمد العوض الأمين لرتبة فريق أول وإحالته للتقاعد.

وتأتي هذا القرارات بعد يوم من إصدار البرهان قراراً بإخضاع القوات المساندة لأحكام قانون الجيش.

ووفق بيان صادر عن الجيش، أصدر البرهان قراراً بإخضاع جميع القوات المساندة العاملة مع القوات المسلحة وتحمل السلاح، لأحكام قانون القوات المسلحة لسنة 2007 وتعديلاته.

ويحدد قانون الجيش هياكل القوات المسلحة وقواعدها ولوائح التنظيم والتأهيل والتدريب والمهام بجانب الجرائم العسكرية والعقوبات المقررة.

ولم يحدد القرار أسماء تلك التشكيلات، غير أن الحرب المندلعة منذ 15 أبريل 2023 شهدت مشاركة حركات مسلحة موقعة على اتفاق سلام بدارفور إلى جانب الجيش ضد قوات الدعم السريع، تحت مسمى «القوات المشتركة».

وتشمل تلك التشكيلات أيضاً «قوات درع السودان» و«فيلق البراء بن مالك» و«المقاومة الشعبية».

بوركينا فاسو تطرد منسقة الأمم المتحدة

«وكالات» : قال المجلس العسكري الحاكم في بوركينا فاسو الإثنين منسقة الأمم المتحدة المقيمة «شخصاً غير مرغوب فه» بسبب «مسؤوليتها» عن تقرير أممي «يروج لمعلومات خطيرة وكاذبة»عن الأطفال والنزاع المسلح في البلا،د التي تواجه عنفاً إرهابيا.

وأعلنت الحكومة، أن كارول فلور-سميرجنياك «تعتبر شخصاً غير مرغوب فيه، على أراضي بوركينا فاسو، بسبب مشاركتها في الإشراف على صياغة تقرير يجمع معطيات دون مصادر موضوعية، ودون أدلة تروج لمعلومات خطيرة وكاذبة». وأضافت «بأسلوب قصصي يستشهد دون تمييز بالإرهابيين، ومؤسسات الدفاع والأمن في بوركينا فاسو، لا يتضمن التقرير الذي يشبه جمع معلومات لا أساس لها وأكاذيب، في المرفق أي نسخ لتقارير تحقيقات أو لأحكام قضائية دعماً للحالات المفترضة لانتهاكات ضد أطفال نسبت إلى مقاتلي بوركينا فاسو البواسل».

وعينت المنسقة، وهي من جزر موريشيوس في منصبها في يوليو 2024.

وتعاني بوركينا فاسو منذ 10 أعوام من هجمات قاتلة لجماعات موالية لتنظيمات إرهابية. ويؤكد المجلس العسكري الحاكم برئاسة إبراهيم تراوري، منذ سبتمبر 2022، أنه يجعل من استعادة أراضي بوركينا فاسو «أولوية» إلا أن البلاد لا تزال عرضة للعنف.

وفي ديسمبر 2022، أعلنت الحكومة العسكرية منسقة الأمم المتحدة المقيمة السابقة الإيطالية باربرا مانزي «شخصاً غير مرغوب فيه» أيضاً.